الأنباء
الخميس 22 يناير 2015

خلال لقائه نظيره الإيراني على هامش مشاركة وفد الشعبة في مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تركيا

الغانم: توحيد المواقف الإسلامية في المحافل الدولية ووضع منهجية محددة وواضحة للتعامل مع الإساءات المتكررة للرسول الأعظم

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا أعضاء الوفد النواب فيصل الشايع ود.عودة الرويعي ود.خليل عبدالله وسيف العازمي والأمين العام علام الكندري

الغانم ولاريجاني يتبادلان الهدايا التذكارية

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس مجلس الشورى الايراني د.علي لاريجاني وذلك في إطار الاجتماعات التنسيقية التي عقدها على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية في أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية توحيد المواقف الإسلامية.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره عميد السلك الديبلوماسي السفير الكويتي لدى تركيا عبدالله الذويخ بحث العلاقات الثنائية ومجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين إضافة إلى سبل تعزيز التعاون البرلماني بين مجلسي الأمة الكويتي والشوري الإيراني.

وتطرق الاجتماع إلى الوضع السياسي المضطرب الذي تمر به المنطقة مما يستوجب توحيد الصف الإسلامي لمواجهتها.

كما شدد الطرفان على أهمية توحيد المواقف الإسلامية وتنسيقه في المحافل الدولية، لاسيما مع استمرار التعرض للدين الإسلامي ومقام الرسول الأعظم ﷺ من قبل بعض الوسائل الإعلام الغربية ووضع منهجية واستراتيجية محددة وواضحة للتعامل مع هذه الإساءات لمنع تكرارها في المستقبل.

حضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع وأمين سر الشعبة النائب د.عودة الرويعي وعضوا الشعبة د.خليل عبدالله وسيف العازمي.

"المالية" ناقشت المحاكمات التأديبية وإنشاء شركات محطات الطاقة

الجبري: الحكومة رفضت تأسيس شركة جديدة للمواشي واللجنة أجلت البت في الاقتراح لسماع رأي مقدميه

أحمد القضيبي ومحمد الجبري وأحمد لاري ود.عبدالمحسن المدعج أثناء اجتماع اللجنة

أعلن مقرر اللجنة المالية البرلمانية النائب محمد الجبري ان اللجنة ناقشت بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة د.عبدالمحسن المدعج، ووزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم عددا من المقترحات بقوانين، مبنيا ان اللجنة استمعت للرأي الحكومي بشأن انشاء الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية باسم شركة الوطنية للاتجار في المواشي والتي رفضت الحكومة هذا المقترح على اعتبار وجود شركة تملك فيها الحكومة 60٪ ولا توجد هناك ضرورة لإنشاء شركة اخرى، خصوصا أنها غير مبنية على جدوى اقتصادية واضحة.

وأضاف الجبري ان اللجنة ارجأت اتخاذ قرارها لحين الاستماع الى اصحاب المقترح ستستمع الى اصحاب المقترح فاذا كان في مصلحة المواطن وفيه فائدة له فبالتأكيد سيكون امرا جيدا.

وقال ان اللجنة ناقشت الاقتراح بقانون في شأن الخدمة المدنية المتعلق في المحاكمات التأديبية ووجهنا الدعوة إلى صاحب المقترح في اجتماع مقبل لإبداء وجهة نظرة.

وأوضح الجبري انه تمت مناقشة اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 في شأن تأسيس شركة مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحليله المياه في الكويت، حيث اوضح الوزير الابراهيم ان الحكومة تريد اعطاءها الصلاحية كاملة في بناء المحطات التي تزيد على 500 ميغاواط وكان رأي اللجنة ان تحال الى الحكومة وبالتالي الحكومة تعطيها الى شركات فإذا تعثرت يحق لمجلس الوزراء ان يحولها الى وزارة الكهرباء والماء.

الصالح يُشيد بتفعيل النظام الإلكتروني للقروض الإسكانية

خليل الصالح

ثمّن النائب خليل الصالح خطوة المدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف بتفعيل النظام الالكتروني في التعامل مع القروض الاسكانية، مطالبا الجهات الحكومية كلها بالاقتداء بالمضف الذي احدث نقلة نوعية في الاستخدام الالكتروني.

وقال الصالح في تصريح صحافي ان المضف اوعز الى البنوك المحلية بصرف الدفعات المالية للقرض الاسكاني بالنظام الالكتروني رغبة منه في تفعيل الحكومة الالكترونية والتسهيل على المواطنين، مؤكدا انها خطوة مهمة جدا وتصب في اتجاه إحداث نقلة نوعية في تعامل الجهات الحكومية مع النظام الالكتروني.

وفضل الصالح ان تحذو الجهات الحكومية حذو بنك الائتمان وتبدأ في التعامل الالكتروني في انجاز المعاملات، خصوصا ان غالبية الدول تستخدم هذا النظام راهنا.

عبدالصمد: ما إجمالي مديونية جمعية الدسمة التعاونية؟

عدنان عبدالصمد

وجه النائب عدنان عبدالصمد سؤالا لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح قال فيه: نظرا لصدور حكم المحكمة بالحجز على ممتلكات جمعية الدسمة وبنيد القار التعاونية الذي يعتبر الحكم الأول من نوعه في تاريخ الجمعيات في الكويت وسعيا منا لمعرفة حقيقة ما يدور في الجمعية أطالب بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1 ـ ما إجمالي المديونية على الجمعية بكل تفاصيلها (الموردين، أملاك الدولة، وزارة الكهرباء والماء، وزارة المواصلات، التأمينات الاجتماعية) حتى تاريخ السؤال؟ مع بيان تفصيلي عن مسؤولية كل مجلس إدارة من المجالس السابقة والحالية عن كل مبلغ على حده.

2 ـ ما القيمة الإجمالية لعقد مشروع بناء الجمعية الجديدة وما قيمة غرامات التأخير والأوامر التغييرية للمشروع؟ مع تزويدي بنسخ من المستندات المتعلقة بذلك. مع تزويدي بنسخ عن عقد مدير المشروع وعقد المصمم وعقد المقاول.

3 ـ أرجو توضيح تفاصيل مديونية الجمعية الحالية مع بيان مجالس الإدارات التي في عهدها تكونت المديونية المتراكمة على الجمعية.

4 ـ نمى إلى علمي وجود لجنة تحقيق في الوزارة بشأن تجاوزات مشروع بناء السوق الجديد في سنة 2010 برئاسة محمود الأنصاري ممثلا عن الوزارة، فيرجى تزويدي بالنتيجة التي توصلت إليها اللجنة والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشان نتائج التحقيق، وهل تمت إدانة أي من مجالس الإدارات السابقة المسؤولة عن تلك التجاوزات؟ مع تزويدي بالتقرير النهائي للجنة.

5 ـ ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال المديونية الكبيرة المتراكمة على الجمعية في السنوات السابقة؟ علما أنها مذكورة في التقارير المالية المتعاقبة والوزارة كانت على علم بذلك.

6 ـ ما أسباب عدم إصدار الرخصة التجارية للسوق المركزي على الرغم من افتتاح السوق الجديد منذ العام 2009؟

7 ـ ما الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها حيال مديونية الجمعية وحكم المحكمة الصادر بالحجز على ممتلكات الجمعية؟

وأوضح عبدالصمد: ان جمعية الدسمة من الجمعيات التي لها تاريخ ومن مؤسسي اتحاد الجمعيات وربما انه للمرة الأولى يتم التحفظ على أصول جمعية لاستيفاء حقوق أحد المقاولين.

تعمل على إعداد دراسة مسحية للفرص الوظيفية في العقود الحكومية

عسكر يقترح إنشاء هيئة لسوق العمل وإيفاد الشباب الكويتي للعمل في الشركات العالمية

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراحين برغبة وطالب عسكر في اقتراحه الأول بإنشاء هيئة سوق العمل بحيث تضم كل قطاعات الدولة التي تشرف على العمل سواء قطاع العمل بوزارة الشؤون او جهاز اعادة الهيكلة او ديوان الخدمة المدنية، تشرف هذه الهيئة على سوق العمل بكل معطياته وتكون مسؤولة عن توفير فرص عمل للعمالة الوطنية بالقطاع العام والقطاع الخاص سواء من خلال سياسات الاحلال او من خلال تشجيع النشاطات الاقتصادية التي توفر فرص عمل جديدة وتعمل الهيئة على إعداد دراسة مسحية للفرص الوظيفية في جميع العقود الحكومية تشمل إعداد الفرص الوظيفية المتاحة وأنواعها والمؤهلات المطلوبة وعلى أساسها تتخذ الاجراءات اللازمة لتكويت هذه الوظائف وتلزم فيها الجهات الحكومية والشركات المتعاقدة معها.

وقال عسكر شارحا اقتراحه ان الشباب الكويتي يواجه الكثير من المصاعب في الحصول على العمل المناسب ويعاني الكثير منهم من البطالة ويمكثون فترة طويلة قبل الحصول على عمل مناسب لمؤهلاتهم وخبراتهم لذلك فان تشغيل العمالة الوطنية، وتعديل تركيبة قوة العمل اصبح من الاولويات الوطنية، ويعتبر قانون دعم العمالة احد اهم القوانين التي اصدرتها الدولة بهدف تنظيم السياسات واعتماد الاجراءات التي تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل العمالة الوطنية لتعديل تركيبة قوة العمل وتنفيذ خطط احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص الذي تستحوذ عليه العمالة الوافدة، ولكن على الرغم من ان القانون يعطي حوافز ممتازة لتشغيل العمالة الوطنية بالقطاع الخاص الا ان هذا القطاع لم ينجح في استيعاب العدد الكافي من الشباب الكويتي.

كما ان سياسة الاحلال تعتبر احد الابواب المهمة لإيجاد فرص عمل حقيقية للشباب الكويتي بالقطاع الحكومي، ولكن للأسف الشديد وعلى الرغم من مرور سنوات طويلة لتفعيل سياسة الاحلال مازال الكثير من الجهات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة مليئة بالآلاف من العمالة الوافدة بشتى المهن والوظائف التي من الممكن شغلها من العمالة الوطنية حيث ان الكثير من هذه المهن تعتبر مهنا جاذبة للشباب الكويتي ومناسبة للتكويت.

ويعتقد الكثير من الخبراء أن عدم تحقيق الاهداف المرجوة من هذه القوانين والاجراءات يعود لأسباب عدة من اهمها شيوع مسؤولية تنظيم على سوق العمل وتوزعها بين جهات متعددة، فهذه الجهات تنظر الى سوق العمل كل من زاوية عمله، كما انه وفق الوضع الحالي لا يمكن لأي من هذه الجهات الاشراف على تطوير سوق العمل لاستحداث فرص عمل جديدة للشباب الكويتي وليس فقط احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة كما هو معمول به الان، فكيف لنا ان نوفر 350 ألف وظيفة للشباب الكويتي حتى عام 2025، كما تشير الدراسات في ظل الفوضى التي يشهدها سوق العمل.

مما سبق تتضح أهمية توحيد الجهود للنهوض بسوق العمل وتطويره فإنشاء جهاز حكومي واحد يضم كلا هذه القطاعات ويجعل هذه القطاعات تعمل كفريق واحد ووفق استراتيجيات موحدة، ويقضي على حالة التناقض التي تعاني منها هذه الجهات، كما ان هذا الجهاز سيكون المسؤول الوحيد عن سوق العمل بكل معطياته والمسؤول الرئيسي عن توفير فرص عمل جديد للشباب الكويتي من خلال التعاون مع الجهات الحكومية الاخرى كوزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وغيرها لتحفيز وتشجيع الانشطة الاقتصادية التي توفر هذا النوع من الوظائف.

وطالب عسكر في اقتراحه الثاني بإيفاد (تمكين) الشباب الكويتي للعمل بالشركات العالمية التي تملك الكويت حصصا فيها، وذلك من أجل تطوير كفاءات أبنائنا.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٢/٩م - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٧٠، ٢٠١٠/١٧ بيوع/١.

المرفوعة من: أمينة غلوم رضا أشكناني

ضد: ١ - محمد يوسف الشايع
٢- محمد عبدالله سعود الأحمد
٣- إبراهيم حمود العنجري
٤- سعاد حمود إبراهيم العنجري
٥- منى حمود إبراهيم العنجري
٦- مي حمود إبراهيم العنجري
٧- عبدالله غلوم رضا تقي
٨- خديجة غلوم رضا اشكناني
٩- ليلى حمود إبراهيم العنجري
١٠- إبراهيم غلوم رضا اشكناني
١١- إسماعيل غلوم رضا تقي
١٢- حمد عبدالله سعود الأحمد
١٣- ناصر عبدالله سعود الأحمد
١٤- شهاب أحمد غلوم اشكناني
١٥- باسل عبدالله سعود الأحمد
١٦- طالب حمود إبراهيم العنجري
١٧- شعاع يوسف محمد الشايع
١٨- ظاهر حبيب عبدالكريم جراغ بصفته قيماً على المحجور عليها زهره غلوم رضا اشكناني
١٩- أحمد غلوم رضا اشكناني
٢٠- وكيل وزارة العدل المساعد لشئون التوثيق والتسجيل
٢١- وزير المالية بصفته
٢٢ - مدير إدارة املاك الدولة بصفته
٢٣- إبراهيم حمود إبراهيم العنجري
٢٤ - طالب حمود إبراهيم العنجري
٢٥ - عبدالله يوسف محمد أحمد بصفته الحارس القضائي على عناصر تركة المرحوم/ غلوم رضا اشكناني
٢٦- هيا عبدالله غلوم تقي (خصم مدخل)
٢٧- هاله عبدالله غلوم تقي (خصم مدخل)

أولاً: أوصاف العقارات:

يقع العقار بمنطقة المقوع الشرق شارع النور قطعة ٤ قسيمة ٢ من المخطط رقم م/٢٤٧٩٠ ومساحته ٢م٦٩٨ والموصوف بالوثائق أرقام ١٩٩٨/٣٢٩٦، العقار عبارة عن عمارة مكونة من معلق + ٢ أدوار كل دور مكون من ٤ شقق ما عدا الدور الرابع مكون من شقتين. ٦ شقق مكونة من غرفتين وصالة وصالون وحمامين ومطبخ وبلكونة. ٦ شقق مكونة من غرفة وصالون وحمام وبلكونة. الشقتين في الدور الرابع كل شقة غرفة + صالة + حمام. الملحق : عبارة عن غرفة + حمام + مطبخ. البناء قديم ويقع على شارع أمامي وساحة خلفية وسكة جانبية كما يوجد دكان مؤجر.

يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره ٢,٣٢٤,٢٨٢,١٩٧ د.ك (مليونان وثلاثمائة وأربعة وعشرون ألف ومائتان واثنا وثمانون دينار و١٩٧ فلس).

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: تحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية